صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
وتقرير الفحص المحدود عليها

حازم عبد التواب أحمد
محاسبون قانونيون ومستشارون

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	صفحة
تقرير مراقبى الحسابات	١
قائمة المركز المالى .	٢
قائمة الدخل .	٣
قائمة الدخل الشامل .	٤
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق.	٥
قائمة التدفقات النقدية .	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .	٧-١٧
أهم السياسات المحاسبية المطبقة	١٨-٢٦

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

حازم عبد التواب
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** في٣١ مارس ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل (الارباح أوالخسائر) والدخل الشامل والتغير في صافى أصول الصندوق والتدفق النقدي المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والأدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** فى ٣١ مارس ٢٠٢٠ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية

القاهرة فى : ٢٨ يونيو ٢٠٢٠

مراقبا الحسابات

حازم عبد التواب أحمد
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١٣)
حازم عبد التواب وشركاه

وحيد عبد الغفار
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦)
BT وحيد عبد الغفار وشركاه

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومافى حكمها	(٤)	٥١ ٢٣٤ ٣١٨	١٠٨ ٣٤٦ ٦٦٩
أذون خزانة	(٥)	١ ٢٢٢ ٥٩١ ٤٨٨	١ ١٨٥ ٨٩٣ ٨٢٨
قروض لشركات سمسرة	(٦)	١ ١٦١ ٢٥٠	١ ١٦١ ٢٥٠
وثائق استثمار	(٧)	٢٩٥ ٠٧٦	٣٥٢ ٨٣٧
استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	١ ٨٥٦ ٣٩٢ ٨٩٠	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	١ ٨٣٦ ٢٣٦	٦ ١٧٣ ٥٤٠
إجمالى الأصول المتداولة		٣ ١٣٣ ٥١١ ٢٥٨	٣ ١٤٦ ٠١٥ ٣٢٤
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة	(١٠)	٩٢١ ٦٤٠	١ ١٦٦ ٣٥٦
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	(١١)	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
أصول ضريبية مؤجلة	(١٤)	--	--
إجمالى الاصول غير المتداولة		١٠ ٧٢١ ٦٤٠	١٠ ٩٦٦ ٣٥٦
إجمالى الأصول		٣ ١٤٤ ٢٣٢ ٨٩٨	٣ ١٥٦ ٩٨١ ٦٨٠
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(١٤)	٤٥ ٦٥٤	١ ٨٥٢
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		٤٥ ٦٥٤	١ ٨٥٢
الإلتزامات المتداولة			
أرصدة دائنة آخرى	(١٢)	٥ ٥٤٠ ٥٣٥	١١ ٨٤٨ ٠٢٨
التزامات ضريبة الدخل الجارية	(١٣)	١٠ ٨٩٤ ٢٢٠	١٧ ٤٧٦ ١٤٧
دائنو توزيعات	(١٩)	٣٥٢ ٤٠٩	٣٥٢ ٤٠٩
إجمالي الإلتزامات المتداولة		١٦ ٧٨٧ ١٦٤	٢٩ ٦٧٦ ٥٨٤
إجمالي الإلتزامات		١٦ ٨٣٢ ٨١٨	٢٩ ٦٧٨ ٤٣٦
صافي أصول الصندوق		٣ ١٢٧ ٤٠٠ ٠٨٠	٣ ١٢٧ ٣٠٣ ٢٤٤
ويتم تمويلها علي النحو التالي :			
فائض الموارد	(١٥)	١ ٥٧٢ ١٥٤ ٤٠٩	١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦
أرباح مرحلة		١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥	١ ١٩٧ ٧٥٠ ١٣٧
صافى التغير فى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	(٨)	(١ ٥٠٠ ١٤٤)	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣
صافى أرباح الفترة / العام		٧٣ ٢٦٥ ٣٦٠	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨
إجمالي الموارد المستخدمة في تمويل صافي أصول الصندوق		٣ ١٢٧ ٤٠٠ ٠٨٠	٣ ١٢٧ ٣٠٣ ٢٤٤

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق"

المدير المالي

رئيس مجلس الإدارة

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)	إيضاح	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٠	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٩
إيرادات النشاط			
عوائد بنكية		٣٦٣ ٠٩٣	٧ ٥٤٠ ٤٣٨
عوائد أذون خزانة	(٥)	٤٦ ٠٤٥ ٠٩١	٣٦ ٧٥٣ ٦٩٢
أرباح و فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	٨ ٤٠٥	٢٤ ٢٠٧
عوائد استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	٦٠ ٦٤٥ ١٤٠	٥٥ ٣٦٧ ١١١
استهلاك خصم إصدار سندات (متاحة للبيع)	(٨)	١ ٣٦٣ ٣٢٢	١ ٦٠٨ ٨٠٩
عوائد سلف عاملين		٢٧ ٥٧٨	٢٩ ٥١٢
ايرادات اخرى		--	٢ ٧٠٠
إجمالي إيرادات النشاط		١٠٨ ٤٥٢ ٦٢٩	١٠١ ٣٢٦ ٤٦٩
(يخصم) :			
مصروفات عمومية و إدارية	(١٦)	(٩ ٦٣٢ ٧٤٠)	(٤ ٠١٦ ٨٨٤)
إهلاك أصول ثابتة	(١٠)	(٢٥٧ ٤٠٥)	(٢٥٩ ٧٨٩)
فروق تقييم عملة أجنبية		(٢ ٩٢٣ ٩٦٨)	(١٢ ١٢٤ ٧٢٠)
استهلاك علاوة إصدار سندات (متاحة للبيع)	(٨)	(١٩٧ ١٥٥)	(١٠١ ٦٦٩)
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٩٥ ٤٤١ ٣٦١	٨٤ ٨٢١ ٤٠٧
(يخصم) :			
ضريبة الدخل الجارية	(١٣)	(٢٢ ١٣٢ ١٩٩)	(٢٠ ٥٠٥ ٠٦٥)
ضريبة الدخل المؤجلة	(١٤)	(٤٣ ٨٠٢)	(٢١٦ ٥٨٧)
ضرائب على عائد أذون وسندات خزانة		--	--
صافى أرباح الفترة		٧٣ ٢٦٥ ٣٦٠	٦٤ ٠٩٩ ٧٥٥

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)	ايضاح	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٠	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٩
صافى أرباح الفترة		٧٣ ٢٦٥ ٣٦٠	٦٤ ٠٩٩ ٧٥٥
الدخل الشامل الآخر			
فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	(١ ٥٠٠ ١٤٤)	(٢٢ ٢٤٨ ٣٥٢)
مجموع الدخل الشامل الآخر		**(١ ٥٠٠ ١٤٤)**	**(٢٢ ٢٤٨ ٣٥٢)**
إجمالى الدخل الشامل		٧١ ٧٦٥ ٢١٦	٤١ ٨٥١ ٤٠٣

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة التغير فى صافى أصول الصندوق عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)	إيضاح	فائض الموارد	أرباح مرحلة	صافى التغير فى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع	صافى أرباح الفترة	أجمالي
رصيد ١ يناير ٢٠١٨		١ ٥١٦ ٥٥٦ ١٩٠	٩٣٦ ٣٨٢ ٤٤٦	(٧٧ ٩٨٩ ٨٩٠)	٢٦٣ ٠٣٦ ١٣٣	٢ ٦٣٧ ٩٨٤ ٨٧٩
فائض الموارد		١٦ ٠٤٦ ٦١٢	--	--	--	١٦ ٠٤٦ ٦١٢
محول إلى أرباح مرحلة		--	٢٦٣ ٠٣٦ ١٣٣	--	(٢٦٣ ٠٣٦ ١٣٣)	--
رد فروق إعادة تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع		--	--	٧٧ ٩٨٩ ٨٩٠	--	٧٧ ٩٨٩ ٨٩٠
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	--	--	(٢٢ ٢٤٨ ٣٥٢)	--	(٢٢ ٢٤٨ ٣٥٢)
صافى أرباح الفترة		--	--	--	٦٤ ٠٩٩ ٧٥٥	٦٤ ٠٩٩ ٧٥٥
رصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٩		١ ٥٣٢ ٦٠٢ ٨٠٢	١ ١٩٩ ٤١٨ ٥٧٩	(٢٢ ٢٤٨ ٣٥٢)	٦٤ ٠٩٩ ٧٥٥	٢ ٧٧٣ ٨٧٢ ٧٨٤
رصيد ١ يناير ٢٠٢٠		١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦	١ ١٩٧ ٧٥٠ ١٣٧	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨	٣ ١٢٧ ٣٠٣ ٢٤٤
فائض الموارد	(١٥)	٣ ٦٦٧ ٨٠٣	--	--	--	٣ ٦٦٧ ٨٠٣
محول إلى أرباح مرحلة		--	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨	--	(٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨)	--
رد فروق إعادة تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع		--	--	(٧٥ ٣٣٦ ١٨٣)	--	(٧٥ ٣٣٦ ١٨٣)
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	--	--	(١ ٥٠٠ ١٤٤)	--	(١ ٥٠٠ ١٤٤)
صافى أرباح الفترة		--	--	--	٧٣ ٢٦٥ ٣٦٠	٧٣ ٢٦٥ ٣٦٠
رصيد ٣١ مارس ٢٠٢٠		١ ٥٧٢ ١٥٤ ٤٠٩	١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥	(١ ٥٠٠ ١٤٤)	٧٣ ٢٦٥ ٣٦٠	٣ ١٢٧ ٤٠٠ ٠٨٠

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠١٩
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٩٥ ٤٤١ ٣٦١	٨٤ ٨٢١ ٤٠٧
تعديلات لتسوية صافى الارباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهلاك أصول ثابتة	(١٠)	٢٥٧ ٤٠٥	٢٥٩ ٧٨٩
استهلاك علاوة إصدار سندات (استثمارات مالية متاحة للبيع)	(٨)	١٩٧ ١٥٥	١٠٣ ٦٦٩
استهلاك خصم إصدار سندات (استثمارات مالية متاحة للبيع)	(٨)	(١ ٣٦٣ ٣٢٢)	(١ ٦٠٨ ٨٠٩)
عوائد بنكية		(٣٦٣ ٠٩٣)	(٧ ٥٤٠ ٤٣٨)
عوائد أذون خزانة	(٥)	(٤٦ ٠٤٥ ٠٩١)	(٣٦ ٧٥٣ ٦٩٢)
عوائد استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	(٦٠ ٦٤٥ ١٤٠)	(٥٥ ٣٦٧ ١١١)
فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	(٨ ٤٠٥)	(٢٤ ٢٠٧)
فروق تقييم عملة إجنبية		٢ ٩٢٣ ٩٦٨	١٢ ١٢٤ ٧٢٠
		(٩ ٦٠٥ ١٦٢)	(٣ ٩٨٤ ٦٧٢)
التغير في :			
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	٤ ٣٢٩ ٢٣٤	٩ ٩٦٢ ٧٠٥
أرصدة دائنة أخرى	(١٢)	(٦ ٣٠٧ ٤٩٣)	(٧ ٠٢١ ٧١٥)
التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(١١ ٥٨٣ ٤٢١)	(١ ٠٤٣ ٦٨٢)
ضرائب دخل مدفوعة		(٢٨ ٧١٤ ١٢٥)	(١٨ ٥١٣ ٥٦٦)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(٤٠ ٢٩٧ ٥٤٦)	(١٩ ٥٥٧ ٢٤٨)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة		(١٢ ٦٨٩)	--
مدفوعات لشراء استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	(١٤٤ ٤١١ ٥٢٦)	(١٤٢ ١٧٧ ٤١٤)
متحصلات من عوائد استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	٧٢ ٣٦٠ ٣٠٨	٦٨ ٠٨٧ ٠١٧
متحصلات من استحقاق / بيع استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	٤٤ ٧٢٠ ٥٠٠	٣٩ ٣٩٤ ٠٠٠
مدفوعات لشراء أذون خزانة	(٥)	(٥٦٢ ٠٠٢ ٥٦٩)	(٣٢٠ ٧٩١ ٧١٩)
متحصلات من استحقاق أذون خزانة	(٥)	٥٧١ ٣٥٠ ٠٠٠	٣٧٨ ٩٥٠ ٠٠٠
مدفوعات لشراء وثائق إستثمار	(٧)	--	(١ ٠٠٠ ٠٢٢)
متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار	(٧)	٦٦ ١٦٦	٧٨٩ ٧٠٩
متحصلات من عوائد بنكية		٣٧١ ١٧٠	٧ ٥٩٤ ٨٤٨
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة الاستثمار		(١٧ ٥٥٨ ٦٤٠)	٣٠ ٨٤٦ ٤١٩
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
فائض موارد	(١٥)	٣ ٦٦٧ ٨٠٣	١٦ ٠٤٦ ٦١٢
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		٣ ٦٦٧ ٨٠٣	١٦ ٠٤٦ ٦١٢
التغير في النقدية وما في حكمها – خلال الفترة		(٥٤ ١٨٨ ٣٨٣)	٢٧ ٣٣٥ ٧٨٣
النقدية وما في حكمها – اول الفترة		١٠٨ ٣٤٦ ٦٦٩	٩٠ ٨٨٤ ١٥١
فروق تقييم عملة اجنبية		(٢ ٩٢٣ ٩٦٨)	(١٢ ١٢٤ ٧٢٠)
النقدية وما في حكمها – أخر الفترة	(٤)	٥١ ٢٣٤ ٣١٨	١٠٦ ٠٩٥ ٢١٤

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١- نشأة الصندوق

أنشئ صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم ألغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله . وقد تم ألغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله ، يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ، ولا يهدف إلى تحقيق ربح .

- شكل مجلس إدارة للصندوق في مايو ٢٠١٨ بموجب قرار السيدة / وزيرة الاستثمار رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١٨ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.
- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية لعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة ، وتكون وحدة التغطية بحد أقصي خمسمائة ألف جنيه للعميل، و لا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناتجة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.
- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠.٠٠١% من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة علي تاريخ بدء العضوية وبحد أدني ١٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وتؤدى مرة واحده عند بدء العضوية.
- يؤدى العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه وطبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ و المعدل بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤.
- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي – سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أوالدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.
- **تتكون موارد الصندوق مما يلي :**
  - مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير .
  - القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق علي أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
  - عوائد استثمار أموال الصندوق.

- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده علي أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط.
- تم تعديل تاريخ نهاية السنة المالية للقوائم المالية للصندوق ليصبح ٣١ ديسمبر من كل عام و ذلك بدلا من ٣٠ يونيو .

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلى أهمها :

- تم اضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية الى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩ .

- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمى الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او ادوات مالية بالبورصات المصرية متضمنة حق الأكتتاب إذا تم شطبه قبل موعده .

- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او ادوات مالية فى البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة الآف (٠.٠٠٠١) من القيمة الأسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبى حسابات الشركة ، بحد أدنى عشرة ألآف جنيه وبحد أقصى مائة ألف جنيه ، وتخفض المساهمة بنسبة (٥٠%) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة .

- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق ، لتسجيل كل عضو فى موارد الصندوق ، وتستخدم هذه الحسابات فى قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه فى سداد مساهماتهم فى موارده.

ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الأشتراكات الدورية التى يؤديها عميلها بموارد الصندوق ، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية و الشركات التى تباشر نشاط الإيداع و القيد المركزى للأوراق المالية . بسدادها مساهماتها المالية التى تتحملها فى موارد الصندوق ، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة .

- تم تعديل بعض نسب الأشتراك لأعضاء الصندوق وطبقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القرار .

- ويلتزم الصندوق بمراعاه الضوابط الوارده بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار امواله .

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية . وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

٣- أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ الإلتزام بالمعايير والقوانين

يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.

٣-٢ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤- النقدية وما فى حكمها

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
عمله محلية		
نقدية بالخزينة	٥١ ٠٦٩	--
بنوك حسابات جارية	١٩ ٦٥١ ٥٣٢	٢ ٥٣٣ ٤٧٧
ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠
	٤٩ ٧٠٢ ٦٠١	٤٦ ٥٣٣ ٤٧٧
عمله أجنبية		
بنوك حسابات جارية	١ ٥٣١ ٧١٧	١ ٢١١ ٠٩٢
ودائع لأجل – أقل من ثلاثة أشهر	--	٦٠ ٦٠٢ ١٠٠
	١ ٥٣١ ٧١٧	٦١ ٨١٣ ١٩٢
	٥١ ٢٣٤ ٣١٨	١٠٨ ٣٤٦ ٦٦٩

٥- أذون خزانة

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أذون خزانة حق ٩١ يوم	٥٠ ٢٥٠ ٠٠٠	--
أذون خزانة حق ١٨٢ يوم	٣٤ ٦٢٥ ٠٠٠	٨٨ ٨٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق ٢٧٣ يوم	٤٢٠ ٦٠٠ ٠٠٠	٣٦٩ ٣٢٥ ٠٠٠
أذون خزانة حق٣٦٥ يوم	٨٠٣ ٣٠٠ ٠٠٠	٧٩٦ ٤٧٥ ٠٠٠
إجمالي	١ ٣٠٨ ٧٧٥ ٠٠٠	١ ٢٥٤ ٦٠٠ ٠٠٠
يخصم :		
عوائد غير مستحقة*	(٨٦ ١٨٣ ٥١٢)	(٦٨ ٧٠٦ ١٧٢)
	١ ٢٢٢ ٥٩١ ٤٨٨	١ ١٨٥ ٨٩٣ ٨٢٨

* حركة خصم الاصدار خلال الفترة / العام

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
رصيد أول المدة	(٦٨ ٧٠٦ ١٧٢)	(٦٦ ٧٨١ ٨١٢)
عوائد غير مستحقة من شراء أذون خزانه خلال الفترة / العام	(٦٣ ٥٢٢ ٤٣١)	(١٦٣ ٦٨٤ ٢١١)
عوائد أذون الخزانة المستحقة خلال الفترة / العام	٤٦ ٠٤٥ ٠٩١	١٦١ ٧٥٩ ٨٥١
رصيد أخر المدة	(٨٦ ١٨٣ ٥١٢)	(٦٨ ٧٠٦ ١٧٢)

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً علي التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ باضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤لسنة ٢٠٠٤تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠% من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين ، وعلي الأخص تغطية دائنيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناتجة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية الى تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢% ، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي :

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات .
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات .
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي .

تجدر الاشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته و على الاخص المادة المشار اليها التى كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لاعضائه و حل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

بلغ رصيد القروض الممنوحة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ مبلغ ١ ١٦١ ٢٥٠ جنيه مصري كالتالي :

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
قروض لشركات السمسرة	١ ٦٦٥ ٠٢٢	١ ٦٦٥ ٠٢٢
يخصم : اضمحلال في قيمة قروض	(٥٠٣ ٧٧٢)	(٥٠٣ ٧٧٢)
	١ ١٦١ ٢٥٠	١ ١٦١ ٢٥٠

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاه بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- وثائق استثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	شراء وثائق	بيع / استرداد وثائق	فروق تقييم خلال الفترة	٣١ مارس ٢٠٢٠
وثائق استثمار البنك الاهلى المصرى	٣٥٢ ٨٣٧	--	(٦٦ ١٦٦)	٨ ٤٠٥	٢٩٥ ٠٧٦
	٣٥٢ ٨٣٧	--	(٦٦ ١٦٦)	٨ ٤٠٥	٢٩٥ ٠٧٦

٨- إستثمارات مالية متاحة للبيع

	تاريخ الاستحقاق	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
سندات دولارية	٢٠٣٢	٣٠ ٨٢١ ٧٨٦	--
سندات دولارية	٢٠٢٨	٧٠ ٧١١ ٢٨٢	٧٢ ٠٠٦ ٧٦٤
سندات دولارية	٢٠٢٥	١٥١ ٥٧٧ ٠٩٦	١٥٤ ١٥٠ ٣٥٣
سندات دولارية	٢٠٢٠	٣٥ ٣٢٩ ٥١٧	٥٢ ٩٧٩ ٩١١
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	٦٦ ١٥٤ ٨٤٥	٣٦ ١٦٨ ٦٢٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٦	١٥ ٩٣٧ ٣٨٥	١٥ ٩٢٢ ٥٥٢
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٣٢٦ ٥٤٥ ٧٤٩	٢٥٧ ٨٢٢ ٧١٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٤	١٢٣ ٣٨٦ ٤٨٤	١٢٣ ٣٦٩ ٤٩٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٣	٢٧٦ ٤٩٦ ٣٥٢	٢٧٦ ٣٠٣ ١٧٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٢	٣٦٠ ٩٠٢ ٩٣٣	٣٦٠ ٦٧٩ ٨١٦
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢١	٢٢٤ ٩٤٢ ٧٢٣	٢٢٤ ٧٣٠ ٦٨٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٠	١١٦ ١٤٨ ٠٣٨	١٢٣ ٩٦٢ ٨٩٩
إجمالي رصيد السندات		١ ٧٩٨ ٩٥٤ ١٩٠	١ ٦٩٨ ٠٩٧ ٠٠٢
يضاف :			
فوائد مستحقة		٥٨ ٩٣٨ ٨٤٤	٧٠ ٦٥٤ ٠١٥
يضاف / (يخصم) :			
فروق تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع		(١ ٥٠٠ ١٤٤)	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣
الرصيد		١ ٨٥٦ ٣٩٢ ٨٩٠	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠

** تتمثل الحركة على الاستثمارات المالية المتاحة للبيع خلال الفترة فيما يلي:

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الرصيد في أول المدة	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠	١ ٥٣٥ ١٣٥ ٧٦٩
استحقاق / بيع استثمارات مالية متاحة للبيع	(٤٤ ٧٢٠ ٥٠٠)	(٢١٢ ٣٩٤ ٠٠٠)
شراء استثمارات مالية متاحة للبيع	١٤٤ ٤١١ ٥٢٦	٣٥٥ ٦٣٠ ٠٧٦
عوائد استثمارات مالية متاحة للبيع	٦٠ ٦٤٥ ١٤٠	٢٣٢ ٤٧٥ ٥٧٧
متحصلات من عوائد استثمارات مالية متاحة للبيع	(٧٢ ٣٦٠ ٣٠٨)	(٢٢٥ ٦٦٢ ٧٥٩)
استهلاك علاوة إصدار سندات خلال الفتره	(١٩٧ ١٥٥)	(٦٣٣ ٤٧٨)
استهلاك خصم إصدار سندات خلال الفتره	١ ٣٦٣ ٣٢٢	٦ ٢٠٩ ٩٤٢
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	(٧٦ ٨٣٦ ٣٣٥)	١٥٣ ٣٢٦ ٠٧٣
الرصيد في أخر المدة	١ ٨٥٦ ٣٩٢ ٨٩٠	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠

٩- أرصدة مدينة اخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)	٧١ ٧٠٠	٧١ ٧٠٠
إيجار مقدم	٢١٦ ٣٣١	٣٤٦ ١٣٠
موارد مستحقة	١٢٤ ٣٠٣	٤ ١٩٤ ٠٥٠
قروض وسلف للعاملين*	١ ٣٧٦ ٨٢٨	١ ٥٤٦ ٥٩٥
فوائد مستحقة	٦ ٩٨٦	١٥ ٠٦٥
أرصدة مدينة أخري	٤٠ ٠٨٨	--
	١ ٨٣٦ ٢٣٦	٦ ١٧٣ ٥٤٠

*وفقا لقرار مجلس أدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوالص تأمين على الحياة).

١٠- أصول ثابتة

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل و انتقال	الإجمالي
التكلفة					
١ يناير ٢٠١٩	٥ ٨٢٦ ٠٠٢	١ ٢٦٩ ٧٧٨	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٦٨٥ ٠٥١
الإضافات خلال العام	٥ ٦٠٠	٣٥١٨٤	--	--	٤٠ ٧٨٤
الإستبعادات خلال العام	--	(٥ ٠٣٥)	--	--	(٥ ٠٣٥)
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٥ ٨٣١ ٦٠٢	١ ٢٩٩ ٩٢٧	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧٢٠ ٨٠٠
مجمع الاهلاك					
١ يناير ٢٠١٩	٣ ٧٩٨ ٨٥٩	١ ٢١٨ ٦٤٣	٢٩٩ ٢٧٠	٢١٢ ٦٦٧	٥ ٥٢٩ ٤٣٩
إهلاك العام	٩٥٢ ٩١٢	١٩ ١٢٨	--	٥٨ ٠٠٠	١ ٠٣٠ ٠٤٠
إستبعاد مجمع الإهلاك	--	(٥ ٠٣٥)	--	--	(٥ ٠٣٥)
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤ ٧٥١ ٧٧١	١ ٢٣٢ ٧٣٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٧٠ ٦٦٧	٦ ٥٥٤ ٤٤٤
صافي القيمة الدفترية فى					
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٠٧٩ ٨٣١	٦٧ ١٩١	١	١٩ ٣٣٣	١ ١٦٦ ٣٥٦
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢ ٠٢٧ ١٤٣	٥١ ١٣٥	١	٧٧ ٣٣٣	٢ ١٥٥ ٦١٢

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل و انتقال	الإجمالي
التكلفة					
١ يناير ٢٠١٩	٥ ٨٣١ ٦٠٢	١ ٢٩٩ ٩٢٧	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧٢٠ ٨٠٠
الإضافات خلال الفتره	--	١٢ ٦٨٩	--	--	١٢ ٦٨٩
٣١ مارس ٢٠٢٠	٥ ٨٣١ ٦٠٢	١ ٣١٢ ٦١٦	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧٣٣ ٤٨٩
مجمع الاهلاك					
١ يناير ٢٠٢٠	٤ ٧٥١ ٧٧١	١ ٢٣٢ ٧٣٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٧٠ ٦٦٧	٦ ٥٥٤ ٤٤٤
إهلاك الفتره	٢٣٨ ١٦٩	٤ ٧٣٦	--	١٤ ٥٠٠	٢٥٧ ٤٠٥
٣١ مارس ٢٠٢٠	٤ ٩٨٩ ٩٤٠	١ ٢٣٧ ٤٧٢	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٥ ١٦٧	٦ ٨١١ ٨٤٩
صافي القيمة الدفترية فى					
٣١ مارس ٢٠٢٠	٨٤١ ٦٦٢	٧٥ ١٤٤	١	٤ ٨٣٣	٩٢١ ٦٤٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٠٧٩ ٨٣١	٦٧ ١٩١	١	١٩ ٣٣٣	١ ١٦٦ ٣٥٦

١١- إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أصول غير متداولة				
شركة صندوق إستثمار مصر المستقبل(*)	٧٧٨ ٠٦٥	%٣٥	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
			٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠

* طبقا لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشان توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل.

١٢- أرصدة دائنة آخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
مصروفات مستحقة	١ ١٣١ ٧٧٠	٨٢١ ٣٧٧
أتعاب مراقبي الحسابات	--	١٦٠ ٠٠٠
مكافأة مستحقة	--	٥ ١٨٣ ٦٦٤
مكافأة أعضاء مجلس الأدارة	--	١ ٣٥٠ ٠٠٠
مصلحة الضرائب	٢ ١٩٧ ٣٨٢	١ ٠٨٦ ٩٤٥
عملاء دائنون	١ ٩٣٢ ٨٨٤	١ ٩٣٢ ٨٨٤
تغطية عملاء	١٤٨ ٤١١	١٤٨ ٢١١
المساهمة التكافلية *	--	١ ٠٥١ ٧٧٠
أرصدة دائنة أخرى **	١٣٠ ٠٨٨	١١٣ ١٧٧
	٥ ٥٤٠ ٥٣٥	١١ ٨٤٨ ٠٢٨

* تم إحتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التامين الصحى الشامل - المساهمة التكافلية)
**تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين – تأمينات ...)

١٣- التزامات ضريبة الدخل الجارية

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ضريبة مستحقة عن عام ٢٠١٩	١٧ ٤٧٦ ١٤٧	--
ضريبة مستحقة عن الفترة / العام	٢٢ ١٣٢ ١٩٩	٨١ ٦٤٢ ٦٠٤
يخصم:		
ضرائب مدفوعه عن عائد سندات	(١٤ ٠٣١ ٦٠٦)	(٤٠ ٤٢١ ٢٨٢)
ضرائب مدفوعة عن عائد أذون الخزانة	(١٤ ٦٨٢ ٥٢٠)	(٢٣ ٧٤٥ ١٧٥)
إجمالي التزامات ضريبة الدخل	١٠ ٨٩٤ ٢٢٠	١٧ ٤٧٦ ١٤٧

١٤- الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها (إلتزام)

	٣١ مارس ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
	أصول	(إلتزامات)	أصول	(إلتزامات)
مخصصات	٢٨ ٣٣٧		١١٣ ٣٤٩	--
الاصول الثابتة – إهلاك		(٧٣ ٩٩١)	--	(١١٥ ٢٠١)
صافى الضريبة التى تنشأ عنها (إلتزام)	--	(٤٥ ٦٥٤)	--	(١ ٨٥٢)

١٥- فائض الموارد

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
رصيد أول الفترة / العام	١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦	١ ٥١٨ ٢٢٤ ٦٣٢
الموارد:		
مساهمات دورية (١٥/ أ)	٥ ٣٩٦ ١٤٢	٧٣ ١٣١ ٤١٥
مساهمات عضوية (١٥/ ب)	٢ ٠٣٣ ٣٦٩	٦٧١ ١٥٤
إجمالي الموارد	٧ ٤٢٩ ٥١١	٧٣ ٨٠٢ ٥٦٩
يضاف (يخصم) :		
فروق تقييم عملة	(٣ ٣١١ ٣٧٩)	(٢١ ٣٢٠ ٤٧٣)
مقابل تغطية مخاطر(*)	(٤٥٠ ٣٢٩)	(٢ ٢٢٠ ١٢٢)
فائض الموارد عن استخدامات الفترة / العام	٣ ٦٦٧ ٨٠٣	٥٠ ٢٦١ ٩٧٤
رصيد أخر الفترة / العام	١ ٥٧٢ ١٥٤ ٤٠٩	١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦

* تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من الشركات.

١٥/أ مساهمات دورية

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
شركات السمسرة	٥ ٣٩٦ ١٤٢	٧٠ ١٢٢ ٤٨٩
أمناء الحفظ	--	١ ٤٤٤ ٩٢٧
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	--	١ ٥٦٣ ٩٩٩
	٥ ٣٩٦ ١٤٢	٧٣ ١٣١ ٤١٥

١٥/ب مساهمات عضوية

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
عضوية أمين الحفظ	--	٢٠٠ ٠٠٠
عضوية صناديق الأستثمار	٥٩ ٦٠٨	١٠٠ ٠٠٠
عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)	١ ٩٧٣ ٧٦١	٣٧١ ١٥٤
	٢ ٠٣٣ ٣٦٩	٦٧١ ١٥٤

* يتمثل هذا المبلغ فى مساهمه العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية فى البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

١٦- مصروفات عمومية وإدارية

	عن الفترة المالية المنتهية فى	
	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠١٩
أجور ومرتبات ومكافآت	٣ ١٠٦ ٤٧١	٢ ٤٤٤ ٣٧٤
أدوات مكتبية	١٣ ١٢٠	٨ ٠٨٠
مصروفات بنكية وتدبير عملة	٥ ٥٢٤	١٥ ١٤٩
إيجارات	١٨٤ ٢٦٩	١٧٥ ٦٩٦
استشارات قانونية وضريبية	٣٠ ٠٠٠	٥٦ ٠٠٠
مصروفات ضيافة	٢٣ ٨٠١	٢٧ ٢٣٥
بدل حضور لجان	٣١ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠
بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	١٣٥ ٠٠٠	٢٨ ٠٠٠
اشتراك صندوق العاملين	٢٠٩ ٣٦١	١٩٤ ٧٥٢
رسوم و اشتراكات	٢٢٣ ٧٣٥	١٨٠ ٨١٥
مصروفات علاج	٣٧٨ ٣٢٧	١٨١ ٦٧٧
مصروفات كهرباء	٢١ ١٠٥	٢٥ ٣٨٣
مصروفات تليفون	٣ ٢٤١	٣ ٠٨٠
مصروفات سويفت	١٦٣ ٦٧٦	١٨٥ ٧١٩
مصروفات عمولات بنكية	٣٢ ٧٤٥	٤٠ ٧٦٨
علاقات عامة و إعلان	٥ ٠٠٢ ٧٩٥	--
مصروفات صيانة	٣٩ ٠٩٣	٣٠ ٤٦٠
مصروفات حاسب آلي	١٢ ١٧٠	٥ ٦٦٨
مصروفات تأمين	١١ ٨٠٩	--
دعم نظم التشغيل والحاسب الالى لشركات السمسرة(*)	--	٣٩١ ٠٣٠
تشغيل سيارات	٤ ٠٧٠	٩ ٠٦٠
مصروفات أخرى	١ ٤٢٨	١ ٤٣٨
	٩ ٦٣٢ ٧٤٠	٤ ٠١٦ ٨٨٤

*طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم ١٤٨ بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٨ بالموافقة على مساهمة الصندوق فى تحمل جزء من التكلفة التى تلتزم بأعبائها شركات السمسرة فى تحديث نظم التشغيل وأجهزة الحاسب الالى الخاصة بها طبقا لمتطلبات البورصة المصرية .

**طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم ١٥٩ بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٩ بالموافقة على مساهمة الصندوق فى تحمل جزء من تكلفة مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين بشركات السمسرة والوساطة فى الأوراق المالية الأعضاء بالصندوق .

١٧- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة و الايداع و القيد المركزي حيث تقوم شركة مصر للمقاصة و الايداع والقيد المركزي بالعمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق علي أمناء الحفظ .

١٨- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣١ مارس ٢٠٢٠ :

(أ) ضريبة الدخل

- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.
- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية .

(ب) ضريبة كسب العمل

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢ تم الفحص و السداد .
- السنوات من ٢٠١٣ الى ٢٠١٦ جارى الفحص .

١٩- دائنو توزيعات

تمثل مبالغ مستحقه من سنوات سابقة قبل عام ٢٠١٤ لأعضاء الصندوق (شركات سمسرة - صناديق إستثمار) طبقاً لموافقة مجلس إدارة الصندوق حيث كانت الفقرة رقم (٤) من المادة (١٧) من النظام الأساسى للصندوق تسمح بتوزيع نسبة من صافى الربح على الشركات الأعضاء .
وننوه أنه لم يتم استحقاق اى توزيعات جديدة للشركات الأعضاء بعد صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن الصندوق .

٢٠- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢٠-١ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيماعدا قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع وفقا للقيمة العادلة.

٢٠-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصرى وهى عملة التعامل للشركة.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة .
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعرالصرف السائد في تاريخ القوائم المالية ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التى تحددت فيه القيمة العادلة.

الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- يتم قياس الإستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرةً باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الإعتراف الأولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة (باستثناء الاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مسجل بالبورصة في سوق نشط فيتم قياسها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإضمحلال)، ويتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعند استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخر سابقاً الى الارباح او الخسائر.
- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح او الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك او سداد اي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح او الخسائر. عند زيادة القيمة العادلة لأداة دين مبوبة كمتاحة للبيع في أية فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح او الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح او الخسائر بالنسبة لأي استثمار في أداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.
- استثمارات في حقوق ملكية : في حالة وجود دليل على اضمحلال القيمة، يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية.

الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هي أصول مالية تم تبويبها إما كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة حيث تم اقتناؤها لغرض البيع في مدى زمني قصير أو أصول مالية تم تصنيفها عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الإرباح أو الخسائر .

عند الاعتراف الأولى ، يتم قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة متضمنة المصروفات المباشرة المتعلقة بها.

بعد الاعتراف الأولى ، يتم إثبات الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأرباحها وخسائرها بقائمة الدخل .

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح أوالخسائر بقائمة الدخل .

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال ، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمرالإفتراضى للأصل على النحو التالي :

بيان الأصل	الاعمار الانتاجية
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	٥ سنوات
تجهيزات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل .

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية .

تقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالى بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاسترداية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لاتتعدى القيمة الدفترية للأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالى قانونى أو فعلى نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام .

الاضمحلال في قيمة الأصول

أ- الأصول المالية

يقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية قد أضمحل ، ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية قد أضمحل إذا ، وإذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الاولي بالأصل واثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية والتى يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه .

ب- الأصول غير المالية

تقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية ، بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل .

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة ، ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

جـ- الإستثمارات المالية متاحة للبيع

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي ، تستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة ، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري , ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.
يتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية الإنتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ،ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية

تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :
- يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
- أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.
- أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ القوائم المالية.
- أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى يتم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لاتمامها.

أرباح بيع أوراق مالية

تقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية .

أيرادات التوزيعات

يتم الإعتراف بعائد أيرادات التوزيعات حين يحق للشركة تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنه .

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات ، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمه العادله السعر الذى من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الاصل او المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام فى معامله نظامية بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس . ويستند القياس بالقيمه العادله الى الافتراض أن المعامله الخاصه ببيع الاصل او نقل الالتزام ستحدث فى السوق الرئيسى للاصل او الالتزام او السوق الذى سيعود بأكبر فائدة على الاصل او الالتزام .
وتقاس القيمة العادله للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التى من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل او الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين فى السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصاديه .
ويضع القياس بالقيمه العادله للأصل غير المالى فى الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصاديه عن طريق استخدام الاصل باقصى درجه مقبوله او عن طريق بيعه الى مشارك اخر السوق من شأنه استخدام الأصل باقصى طاقه له .
بالنسبه للاصول المتداوله فى سوق نشط يجرى تحديد القيمه العادله بالرجوع الى اسعار الشراء السوقيه المعلنه .
وتقدر القيمة العادله للبنود ذات الفوائد استنادا الى التدفقات النقديه المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر .
أما بالنسبه للاصول غير المدرجه فتحدد القيمه العادله بالرجوع الى القيمه السوقيه لاصل مشابه او بالاستناد الى التدفقات النقديه المخصومه المتوقعة.
وتستخدم الشركه اساليب التقويم الملائمة فى ظل الظروف المحيطه والتى تتوفر بشأنها بيانات كافيه من اجل قياس القيمه العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصله التى يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التى لايمكن ملاحظتها الى الحد الادنى .

ولاغراض افصاحات القيمة العادله تضع الشركه فئات للأصول والالتزمات الجوهريه استنادا الى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطه بكل منها والمستوى التى تصنف به فى التسلسل الهرمى للقيمه العادله كما يلى :

- المستوى الاول : باستخدام اسعار التداول (غير المعدله) لاصول او الالتزامات مطابقا تماما فى اسواق نشطه .
- المستوى الثانى : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة فى المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل او الالتزام بشكل مباشر (اى الاسعار) او غير مباشر (اى المستمدة من الاسعار) .
- المستوى الثالث : باستخدام اساليب التقييم التى تتضمن مدخلات للاصل او الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالاصول والالتزامات التى يجرى الاعتراف بها فى القوائم الماليه على اساس متكرر تحدد المنشاة اذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمى عن طريق اعادة تقييم التصنيف فى نهايه فترة اعداد التقرير .

٢١-الأدوات المالية و إدارة المخاطر المتعلقة بها :

تتعرض الأدوات المالية للعديد من المخاطر مثل خطر الائتمان وخطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر السيولة وتقوم إدارة الصندوق باتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تخفيض أثر تلك المخاطر الي اقل حد ممكن . وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر :

خطر الإئتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك و أذون الخزانة و سندات الخزانة والمدينون والارصدة المدينة الاخرى من الاصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل فى عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم فى تاريخ الاستحقاق ، وتقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى الى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى .

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان فى تاريخ القوائم المالية

تقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالارصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة و ذات جودة ائتمانية مقبولة ، ١٠٠% من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع الى البيانات التاريخية .

خطر العملات الاجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً علي جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم (٢-٢٠) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة وتقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر . حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية .

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر علي قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى .

٢٢-أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفتره الحالية .

٢٣-الاحداث الهامة

أ- إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

اولاً: بتاريخ اول أكتوبر ٢٠١٩ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية أو العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية والذى الغى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠١٤ ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

ثانياً: قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٩ وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. - طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها –لاحقاً–إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. -		يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	-		
	- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. - بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالايراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير"	١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٢. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣. بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤. بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ٥. بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الايراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩ .

ثالثاً: هذا وبتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة واثارها المحاسبية ان وجدت

ب- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لإنتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيرا ملموساً علي القطاعات الاقتصادية بوجه عام، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلي انخفاض ملموس فى الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فأنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري علي عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير علي الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.